

الحدود البحرية الجنوبية الأشد تعقيداً بارودي: يحقّ للبنان أكثر ممّا يُعرض عليه في المفاوضات



من خلال خط يتوسّط الخطّين الأحاديين المعلنين من الطرفين، يتبيّن أنّ من حقّ لبنان بسط سيادته على رقعة أكبر من تلك التي حدّدها خط هوف، أو التي عرضت خلال المفاوضات مع الجانب الأميركي، ويمكنه بالقانون الاستحصال على ما لا يقل عن 55% من المنطقة المتنازع عليها.

في الأوّل من كانون الثاني 2007، وقّع لبنان وقبرص معاهدة ثنائية لترسيم الحدود المواجهة للدولتين، لكنها لم تقرّ في مجلس النواب اللبناني اعتراضاً على اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين قبرص وإسرائيل الموقع في كانون الأوّل 2010 ولا سيّما النقطة 23 جنوباً، وبالتالي لم تدخل حيّز التنفيذ. يبلغ طول خط الحدود البحرية بين لبنان وقبرص نحو 158.8 كلم ويتألف من 6 نقاط تحوّل أساسية، وحدّدت من خلال اعتماد الخط ذاته الإحداثيات المتساوية

في المساحة البحرية المواجهة لكل من لبنان وقبرص، واستخدمت مخطّطات بحرية دقيقة وقاعدة بيانات متطوّرة للمعلومات الجغرافية.

في دراسة وضعها الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة والبيئة القابضة والخبير في صناعة الطاقة رودي بارودي ونشرها معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية، يغوص بارودي في تاريخ ملف ترسيم الحدود البحرية اللبنانية، فلبنان أعلن ترسيماً أحاديّاً لحدوده البحرية الشمالية مع سوريا خلال عملية تقسيم المياه الإقليمية إلى بلوكات، وتمّ ايداع نسخة من الترسيم في مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار في الأمم المتّحدة على رغم عدم توقيع سوريا اتفاق الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق جنيف 1958، ويعتقد بارودي الذي تحدث لـ"النهار" أنّّه تمّ استخدام قواعد الخط ذات الاحداثيات المتساوية خلال ترسيم الحدود، واعتماد (Strict Equidistance geodetic line) للبنان وعلى الأرجح (Basic Normal Baselines) خطوط الأساس العادية لسوريا (Basic Coastlines) خطوط السواحل.

تظهر الخرائط المرفقة تداخل البلوكات البحرية لكلا البلدين، إذ تخرق البلوكات اللبنانية المياه الإقليمية السورية بنحو 1.7 كلم، فيما تخرق البلوكات السورية المياه الإقليمية اللبنانية بنحو 15.3 كلم، وينتج من ذلك مساحة متداخلة تقدّر بنحو 832 كلم² بحاجة إلى إعادة ترسيم.

يفصل بين الدولتين النهر الكبير شمالاً، وفي حالات مماثلة تحدّد القوانين الدولية منتصف النهر (أو فم النهر المطلّ على البحر) كمركز للحدود الفاصلة بين البلدين. وبالتالي، أعادت الدراسة التي يفندها بارودي لـ"النهار" تحديد نقطة التقاء البرّ بالبحر أو النجمة الصفراء كمناطق لترسيم (Land Terminus Point) المعروفة بـ الحدود البحرية، وليس السياج التقني الحدودي الفاصل بين لبنان وسوريا (النجمة الزرقاء)، الذي يبعد نحو 40 متراً شمالاً ويقع داخل الأراضي السورية وتحديداً عند المعبر الحدودي من الجهة الشمالية للنهر. بعد ذلك، تنطلق الدراسة من هذه النقطة لتحديد خط الحدود البحري بين لبنان وسوريا، الذي يبلغ طوله نحو 131.4 كلم ويتألف من 20 نقطة تحوّل أساسية وصولاً إلى نقطة الالتقاء الثلاثية trijunction point.

لبنان - إسرائيل

تُعتبر الحدود البحرية بين لبنان والعدو الإسرائيلي الأشدّ تعقيداً، ليس فقط لأن إسرائيل لم توقّع اتفاق الأمم المتحدة لقانون البحار

فحسب، بل أيضاً لأن الدولتين في حالة حرب، وهو ما يرتب اللجوء إلى وساطة دولية لترسيم الحدود الجنوبية اللبنانية، وأخذ الخط الأزرق المرسم من قبل الأمم المتحدة على البر في الاعتبار. في العام 2007، اعتمد لبنان في مباحثاته مع قبرص على خط "مبهم البداية والنهاية" بحجة موافقة الطرف الثالث (أي إسرائيل)، ولم تمّ تحديد النقطة المتساوية الأبعاد ما بين قبرص ولبنان وفلسطين بشكل دقيق، والتي عُرِفَت بالنقطة (Trijunction point) المحتلة 23. عام 2010، اقتنص العدو الفرصة خلال المفاوضات مع الجانب القبرصي، فثبّت النقطة 23 في مكانها، ما خلق منطقة متنازعا عليها مساحتها نحو 879 كلم².

منذ ذلك الحين، بدأت الوساطات الدولية لحلّ النزاع، وكُرّس الجانب الأميركي كوسيط مفاوض من خلال نائب وزير الخارجية الأميركي لشؤون الطاقة في حينه فريدريك هوف وخليفته آмос هوكشتاين، فزيارات مكوكية للسفير ديفيد هيل وصولاً إلى مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط ديفيد شنكر، وتمحورت جميعها حول عروض لتقاسم المنطقة بين الدولتين بأشكال مختلفة من دون التوصل إلى حلّ، إلى أن أعلن شنكر أخيراً أن "الكرة في الملعب اللبناني وأن على اللبنانيين أن يتنازلوا عن رفضهم لإطار الاتفاق ويتحرّكوا إلى الأمام".

تنطلق الدّراسة من إعادة تحديد نقطة التقاء البرّ بالبحر أو وترتكز على نقطة بداية الخطّ Land Terminus Point، المعروفة بـ وامتدادها BP.1 الأزرق على البرّ في أعالي تلة صخريّة معروفة بـ في البحر. وتظهر الصورة المرفقة نقطة الالتقاء هذه باعتبارها المنطلق نحو ترسيم الحدود البحرية، في حين أن النقطة التي حدّتها إسرائيل (النقطة 31 البحرية) تقع على مسافة 38م شمال غرب هذه النقطة داخل الأراضي اللبنانية، بينما النقطة التي يحدّها المعتمد في هذه الدراسة. من هنا يؤكّد LTP لبنان تبعد 62 م عن الـ بارودي الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه قبرص في تحديد نقطة من الجهة المقابلة لحسم خطّ trijunction point الالتقاء الثلاثية الحدود الفاصل. ولكن باستخدام قواعد الخط ذات الاحداثيات التي تعتمد عليها (Strict Equidistance geodetic line) المتساوية المحاكم الدّولية ونقطة ارتكاز أي وساطة، وكذلك أحدث الصور والخرائط والوسائل التقنية، تمّ تحديد حدود بحرية افتراضية بين وامتدادها نحو الحدود البحرية مع قبرص LTP البلدتين تربط بين الـ بطول يبلغ نحو 128.1 كلم وفيه 6 نقاط تحوّل أساسية. بالنتيجة،

تقسّم المنطقة المتنازع عليها بين 475 كلم² (54%) للبنان و400 كلم² (46%) لإسرائيل، من خلال خط يتوسّط الخطّين الأحاديّين المعلنين من الطرفين. وبالتالي، يتبيّن أنّ من حق لبنان بسط سيادته على رقعة أكبر من تلك التي حدّها خط هوف، أو التي عرضت خلال المفاوضات مع الجانب الأميركي، ويمكنه بالقانون الاستحصال على ما لا يقل عن 55% من المنطقة المتنازع عليها.

من هنا، تبيّن هذه الدراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه السلطات اللبنانية من خلال القنوات الدبلوماسية والحوار مع جميع الوسطاء على أساس علمي وعادل، استباقاً لأي شروط قد تفرض خلال المحادثات مع صندوق النقد الدولي.